وخشونته لانتفا التدرة عليهما حالا ولنهيه صلى
الله عليه وسلم عن قفيز الطحان وفسر بان يحمل
اجرة الطحن لجهل معلوم تغيرا مطحونا قال
السبكي ومنه ما يقع في هذه الازمان من جعل
اجرة الحاجامي العسس مما يستخرجه قال فان قيل
لم نظير العسس لم تصح الاجارة ايضا وفي صحة
جعالة نظر والاوجه فيها البطلان للجهل في
الجعل ولو استاجرها اي امراة مثلا لترضع
ولدها اي حصته الباقية بعد ما جعله من اجرة
الذكور في قوله بعضه المعين كسدس سيا
ز اجاز الرضاع صحيح للعلم بالاجرة
ولا اثر لوقوع العمل المكتري له في ملك غير
المكتري لوقوعه بطريق التبعية كما لو تعاقبا في
شريكه وشرط له زيادة من الثمر وانتصر
للمقابل بما يرده مما مر من التفصيل ومن
غير ان يستاجرها استاجرها على الفعل او
اطلق ولم تدل قرينة على ان المراد حصته
فقط امتنع وهو مراد النص لوقوع العمل
في ملك غير المكتري قصدا وعلى حصته
المستاجر فقط جاز لكن المعتمد بطلانها
الصحة كما اقتضاه كلامهم واعتمره بقوله
في الحاوي كما لو استاجرها بعض بعد الفطام
مثلا فلا يصح قطعا لما مر ان الاجرة
المعينة لا توجل وللجهل بها اذ ذاك وخرج
بنحو المراة استيجار شاة مثلا لارضاع طفل
قال البلقيني او نخلة فلا يصح لعدم الحاجة
مع عدم قدرة الموجر على تسليم المنفعة كالاستيجار

لقوله الحاجامي اي للزكاة ا.

قوله ولا اثر لوقوع الخ لعل
به مقابل الصحيح اه
متعين من التفصيل
المذكور طالما قال
وهو تفصيل السبكي
المذكور بعده اه
المتن بعد قوله
قال البلقيني
قوله لوقوع العمل المكتري
قال في

لقوله

لقواب الفعل بخلاف المراة لارضاع بخلة
ويشترط لصحتها ايضا كونه المنفعة معلومة
كما يات مستقومة اي لها قيمة ليحسن بذل
المال في مقابلتها والا بان كانت محرمة او
خسيسة كان بذل المال في مقابلتها سفها
وكونها واقعة للمكتري وكون العقد عليها
غير متضمن لاستيفاء عين فقد اكترى بستان
بستان ليمرنه بخلاف نحو طفل لارضاعه
وكونها تستوفى مع بقا العين وكونها مباحة
مملوكة مقصودة لا كتفاحة للشم فان كثر
التفاح صحت الاجارة لان منه ما هو طيب من
كثير من الرياحين كما ذكره الرافعي وان نازع
السبكي وغيره وكونها تضمن بالبذل لا كلب
ويباح بالاباحة لا كبضع واكثر هذه القيود
ما خوذة من كلامه فلا يصح استئجار مغن
على كلمة ومعلم على حروف منه قران وغيره
لاشعب قابلها عادة فيما يظهر وان رضي
السلفة اذ لا قيمة لها فلو استاجر عليهما
مع انتفا التعب متردد او كلام فلا شئ له
والا فله اجرة المثل وما بحثه الاذرعي من
ان الغرض انه استاجره على ما لا تعب فيه
فتعبه غير مقصود عليه فيكون متبرعا به
مردود بانه لا يتم عادة الا بذلك فكان
كالمقصود عليه وشمل كلام المصنف ما كان
مستغرق القيمة وما لم يستغرق خلافا لمحمد
بن يحيى الا ان يحمل كلامه على ما فيه تعب
اما ما يحصل به تعب من الطعام كما في بيع

Copyright King Saud University